

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر
23-22 حزيران/يونيو 2022، جنيف



AR

CD/22/

الأصل: بالإنجليزية

مشروع

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

23-22 يونيو 2022

حماية البيانات الإنسانية

مشروع القرار الأولي

وثيقة من إعداد

اللجنة الدولية للمصليب الأحمر

بتأييد من منبر قيادات إعادة الروابط العائلية

جنيف، في آذار/مارس 2022

مشروع القرار الأولي

حماية البيانات الإنسانية

إن مجلس المندوبين،

إذ يعرب عن صدمته وعن بالغ قلقه من الاختراق الذي وقع مؤخراً للبيانات الشخصية المودعة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

وإذ يساوره قلق من أن يؤدي الاطلاع غير المصرح به على البيانات التي تعالجها منظمات إنسانية غير متحيّزة (كالبيانات المجمعة أو المخزنة أو المنقولة)، أو استخراج هذه البيانات، إلى تقويض عملها، وأن يجلب أخطاراً جمة على كرامة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، وسلامتهم،

وإذ يُشدّد على أن هذه الأفعال غير مقبولة وأنها تتنافى مع رسالة القانون الدولي الإنساني وروحه وتتعارض مع الإجماع الدولي القائم منذ زمن طويل على أهمية العمل الإنساني غير المتحيّز،

وإذ يعيد التأكيد على أن قدرة المنظمات الإنسانية غير المتحيّزة على معالجة البيانات الشخصية والبيانات غير الشخصية الحساسة (البيانات الإنسانية) لها أهمية حاسمة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من قدرة هذه المنظمات على تنفيذ الأنشطة الإنسانية، مثل توفير الرعاية الصحية والإغاثة الإنسانية، وحماية المحتجزين والمدنيين، بما في ذلك المجموعات الأكثر ضعفاً كالمهاجرين والأطفال، والبحث عن الأشخاص المفقودين ولم شمل العائلات،

وإذ يُقرّ بأن أهمية أن يكون الناس قادرين على أن يأتّموا المنظمات الإنسانية على بياناتهم الشخصية وأن تكون هذه البيانات محمية، أهمية فائقة، وإذ يُدكر بأن حماية البيانات الشخصية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصون خصوصية الناس وكرامتهم وسلامتهم، وإذ يُسلّط الضوء على الثقة التي تضعها الدول والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى في المنظمات الإنسانية وعملها، وعلى أن هذه الثقة شرط مسبق وعامل أساسي ضروري لكي تتمكن هذه المنظمات من النهوض بمهامها وتنفيذ أنشطتها،

وإذ يُدكر بالتزام الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بمبادئها الأساسية، ويُقرّ بأن مكونات الحركة تعالج البيانات كجزء من المهام والأدوار الموكلة إياها بموجب القانون الدولي الإنساني، والنظام الأساسي للحركة والقرارات المعتمدة في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، آخذة في الحسبان أطر حماية البيانات ومبادئها، من قبيل دليل حماية البيانات في العمل الإنساني (متاح بالإنجليزية فقط *Handbook on Data Protection in Humanitarian Action*) ومدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية، وأطر الحماية مثل المعايير المهنية لأنشطة الحماية،

وإذ يذكّر أيضاً بالقرار 4 المعنون " إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية" الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر:

1. يُشدد على أن التحوّل الرقمي لأنشطة المنظمات الإنسانية، بما في ذلك معالجة البيانات الإنسانية، يُلقى بمسؤولية كبيرة على عاتق هذه المنظمات تحملها على اعتداد تدابير خاصة بالأمن السيبراني وممارسات لحماية البيانات بغية الحدّ من مخاطر اختراق البيانات، بحيث يكون الأشخاص الذين تُعالج بياناتهم والمنظمة وموظفوها ومتطوعوها محميين من أي ضرر قد تلحقه بهم هذه الاختراقات، وإعداد تدابير للطوارئ والاستجابة في حال حدوث أي اختراق؛
2. يُقرّ بأن على المنظمات الإنسانية حين تُعالج بيانات إنسانية، أن تقوم بذلك لأغراض تتمشى حصراً مع مهمتها الإنسانية وتمثل للقوانين والأطر والمبادئ ذات الصلة المرتبطة بحماية البيانات التي تنطبق؛
3. يُقرّ أيضاً بأنه من الضروري أن تحترم الدول والجهات الفاعلة الأخرى الغرض الإنساني وراء معالجة هذه البيانات؛
4. يُقرّ كذلك بأن إساءة استخدام البيانات الشخصية التي تعالجها المنظمات الإنسانية قد يؤدي إلى انتهاك التزامات احترام الخصوصية التي تنص عليها الأطر القانونية الوطنية والإقليمية والدولية، وإلى انتهاكات خطيرة لحقوق الناس الأساسية؛
5. يعرب عن قلقه من أن تؤدي العمليات السيبرانية الضارة، بما فيها اختراق البيانات، إلى تقليص الثقة بالمنظمات الإنسانية غير المتحيّزة؛ ونظراً إلى أن لهذه الثقة أهمية أساسية في تمكين هذه المنظمات من العمل، فقد تُهدد اختراقات البيانات بالتالي قدرتها على الوصول إلى الناس المحتاجين للمساعدة، وسلامة موظفيها وعملياتها، وتزيد في نهاية المطاف من صعوبة الوضع الإنساني للمتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى؛
6. يعرب عن قلقه أيضاً من العمليات السيبرانية التي تُعطل عمل المنظمات الإنسانية غير المتحيّزة ومن المعلومات المضللة التي تزعزع الثقة بأنشطتها وتُعرض موظفيها للخطر؛
7. يُعيد التأكيد على الأهمية الأساسية للالتزام الذي ينص عليه القانون الدولي الإنساني بأن تسمح جميع الدول بالأنشطة الإنسانية غير المتحيّزة خلال النزاعات المسلحة، وتُسهلها، وأن تحترم وتحمي الأنشطة الإنسانية وعاملها؛
8. يُشدد على وجوب احترام أنشطة المنظمات الإنسانية غير المتحيّزة وحمايتها على شبكة الإنترنت وخارجها، خلال النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى؛

9. يُشجع اللجنة الدولية ومكونات الحركة والمنظمات الإنسانية الأخرى والدول والخبراء على البحث في تدابير لحماية مجال إنساني محاييد ومستقل وغير متحيز في الفضاء الرقمي، وتطوير هذه التدابير؛

10. يُشجع اللجنة الدولية أيضاً على مواصلة البحث في الجدوى التقنية لإعداد شارة رقمية، أي شارة أو علامة مُميّزة لتحديد البيانات والبنية التحتية الرقمية التابعة للمنظمات والكيانات المخولة استخدام الشارات المميّزة المعترف بها في القانون الدولي الإنساني، والإشارة إلى الحماية القانونية التي تتمتع بها، حيث ينطبق ذلك، وعلى تقييم فوائد هذه العلامة أو الشارة، والتنسيق مع الاتحاد الدولي للمجتمعات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والمجتمعات الوطنية، والتشاور مع الدول والخبراء في هذا الشأن؛

11. يُلزم مكونات الحركة ويدعو المنظمات الإنسانية الأخرى إلى اتخاذ خطوات مناسبة، ضمن إطار قدرات كل منها واحتياجاتها الميدانية، لتعزيز قدرتها على تأمين مستويات مناسبة وقوية من أمن البيانات أثناء معالجة البيانات، وتطبيق الممارسات الفضلى في إدارة البيانات على جميع البيانات الإنسانية، والامتثال للقوانين وأطر حماية البيانات الشخصية التي تنطبق، وتطبيق معايير وممارسات جيدة ذات صلة في معالجة البيانات الشخصية، مع مراعاة مقتضيات دليل حماية البيانات في العمل الإنساني (متاح بالإنجليزية فقط *Handbook on Data Protection in Humanitarian Action*)؛

12. يدعو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى رفع تقرير إلى مجلس المندوبين لعام 2023 عن أمن البيانات وتدابير حماية البيانات الشخصية التي اتخذتها مكونات الحركة؛

13. يدعو الدول والجهات الفاعلة الأخرى إلى احترام المنظمات الإنسانية غير المتحيزة وحمايتها على شبكة الإنترنت كما خارجها، بما في ذلك عبر حمايتها من العمليات السيبرانية الضارة، أيأ كان نوعها، ويدعو الدول أيضاً إلى أن تكفل أن الجهات الخاضعة لنفوذها تحترم المنظمات الإنسانية وبياناتها، وتتخذ كل التدابير الممكنة لحماية الأشخاص الذين اخترقت بياناتهم؛

14. يدعو أيضاً الدول والجهات الفاعلة الأخرى، لا سيما مجموعات الخبراء والباحثون والقطاع الخاص، إلى العمل مع المنظمات الإنسانية ودعمها في تطوير أو شراء الأدوات والبنى التحتية اللازمة لضمان أمن بياناتها الإنسانية وحمايتها؛

15. يعترزم تناول مسألة أمن البيانات الإنسانية وحمايتها في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.